اخبار المالية

دائرة المالية
Department of Finance

حكومة دبي
GOVERNMENT OF DUBAI

العـــدد : 10

2-8 مارس 2010

نشرة اقتصادية مالية تصدر عن إدارة الدراسات الإقتصادية والمالية بـ دائرة المالية – حكومة دبي

صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم يصدر ثلاثة قوانين

أصدر صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي ثلاثة قوانين بشأن إصدار الموازنة العامة لدوائر حكومة دبي للسنة المالية 2010 وبشأن تعديل قانون فرض رسم درهم المعرفة وإلغاء قانون إصدار وتوقيع القوانين الخاصة بأعمال مركز دبي المالي. كما اصدر سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي ورئيس المجلس التنفيذي قرارين بشأن اعتماد الرسوم الخاصة بمؤسسة التنظيم العقاري وبشأن منح علاوة طبيعة عمل لموظفي دائرة الرقابة المالية. ونصّ قانون إصدار الموازنة العامة للإمارة على أن تلتزم الدوائر الحكومية الخاضعة للموازنة العامة بعدم تجاوز الاعتمادات المالية المقررة للدائرة بموجب هذا القانون وعدم طلب أية اعتمادات إضافية إلا في الحالات الطارئة، وبموجب طلب خطي معزز بالأسباب الموجبة يتم رفعه إلى اللجنة العليا للسياسة المالية لدراسته وإصدار القرار المناسب بشأنه والسقف المحدد للوظائف وعدم اعتماد أية مشروعات للبنية التحتية خارج نطاق الموازنة المعتمدة والتحديد الدقيق لأولويات مشروعات البنية التحتية في حدود الموازنة المتوفرة. وعدم المغالاة في اقتناء الأصول الثابتة، وإجراء دراسات الجدوى لاقتناء هذه الأصول وعدم الدخول في التزامات طويلة الأجل إلا بعد التنسيق مع دائرة المالية. ويعمل بالقانون اعتباراً من 7 يناير الماضي. ونص تعديل قانون فرض رسم درهم المعرفة على أن يستبدل بنص المادتين «4» و«5» من القانون الأصلي. يجب توريد رسم درهم المعرفة الذي يتم تحصيله بموجب هذا القانون إلى حساب الخزينة العامة لحكومة دبي، وذلك وفقاً للمواعيد والإجراءات التي تحددها دائرة المالية في هذا الشأن. وتتولى دائرة المالية عند إعداد الموازنة السنوية للحكومة، توفير المخصصات المالية اللازمة لدعم مشاريع التنمية المجتمعية والثقافية في إمارة دبي، وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية. رسوم «التنظيم العقاري» كما أصدر سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد ولي عهد دبي قرار المجلس التنفيذي بشأن اعتماد الرسوم والغرامات الخاصة بمؤسسة التنظيم العقاري والذي نص على أن تُعتمد رسوم الخدمات المقدمة من مؤسسة التنظيم العقاري، كذلك نص قرار سمو الشيخ حمدان بن محمد بن راشد آل مكتوم ولي عهد دبي رئيس المجلس التنفيذي بشأن منح علاوة طبيعة العمل لموظفي دائرة الرقابة المالية، على أن يمنح موظفو دائرة الرقابة المالية العاملون في مجال الرقابة والمراجعة والتدقيق المالي والمبينة مسمياتهم الوظيفية بهذا القرار والمعتمد من قبلنا علاوة طبيعة عمل.

تعليق

ترصد التجارب الدولية ثلاث سياسات للسيطرة علي عجز الموازنة الأولي: ترشيد وتفعيل كفاءة الإنفاق العام عن طريق تحديد سقف للإنفاق الحكومي، وتطوير نظم الدعم، وترشيد نظم الحوافز والإعفاءات المالية، وترشيد برامج الضمان الاجتماعي والرعاية الصحية من خلال إصلاح نظام المعاشات، والنظم المالية للمرتبات الحكومية. والثانية: تعظيم الإيرادات العامة عن طريق إصلاح النظام الضريبي بتوسيع القاعدة الضريبية، وتيسير عملية تقييم الضريبة، والإفصاح عن الوضع المالي لدافعي الضرائب ومشاركة قطاع الأعمال في الخدمات العامة، وليس بزيادة الضرائب. والثالثة: تبني سياسات هيكلية من شأنها زيادة الإيرادات العامة للدولة عن طريق رفع كفاءة المؤسسات الحكومية، حيث يترتب علي انخفاض كفاءة عمل المؤسسات الحكومية تدني مستويات الخدمات العامة المقدمة، وارتفاع تكاليف تقديم هذه الخدمات، فيزيد من ارتفاع عجز الموازنة العامة، بالإضافة إلي خصخصة القطاع العام لرفع كفاءة النشاط الإنتاجي وزيادة الكفاءة الاقتصادية بمنشآت القطاع العام، والاتجاه إلي اللامركزية لترشيد الإنفاق الحكومي، وتفعيل دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات وتفعيل دور مشروعات البناء والتشغيل ثم تحويل الملكية لنظام BOT . بالاضافة بالاضافة الى خلق ضوابط وشفافية الموازنة العامة، من خلال طرحها للجمهور ووجود آلية يتفاعل معها الجمهور مع السلطات الحكومية، وتقديم تفصيلات وشرح لهيكل الموازنة ودراسة آراء الجمهور المتعلقة بالموازنة العامة، بالإضافة إلي إعادة جدولة الديون لخفض أعباء خدمة الديون وتطوير هيكل وبنود الموازنة، وتحسين الإطار التشريعي والرقابي للموازنة.

المصدر: البيان

الدولية

الصين ثاني أكبر منتج صناعي في العالم
صفحة 02 ◄

مجلس النواب الامريكي يقترع على مشروع معدل للوظائف بقيمة 15 مليار دولار
صفحة 03 ◄

الاقليمية

السعودية تدرس خطوات جديدة لفتح البورصة امام الاجانب
صفحة 04 ◄

مصر تتطلع لسوق السندات الاجنبية لاصدار بين مليار و1.5 مليار دولار
صفحة 04 ◄

المحلية

663 مليار درهم قيمة التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات في 2009
صفحة 06 ◄

بنوك إماراتية تطالب برفع سقف محافظ التمويل العقاري إلى 30%
صفحة 06 ◄

المقال اليومي : الشركة القابضة
صفحة 07 ◄

إقرار ميزانية ألمانيا لعام 2010 بقيمة 319.5 مليار يورو

أقرت لجنة الموازنة في البرلمان الألماني صباح يوم الجمعة أول ميزانية للائتلاف الحاكم الجديد الذي تتزعمه المستشارة أنجيلا ميركل. جاءت الموافقة على ميزانية العام الجاري 2010 بفضل أغلبية أعضاء اللجنة من التحالف المسيحي الديمقراطي الذي تنتمي إليه المستشارة ميركل والحزب الديمقراطي الحر وبلغ إجمالي حجم الميزانية 319.5 مليار يورو وهو مبلغ يقل بنحو 5.6 مليار يورو عن مسودة الميزانية التي تقدم بها وزير المالية فولفجانج شويبله. وانخفض حجم الديون الجديدة في الميزانية إلى 80.2 مليار يورو في ظل انتعاش الإقتصاد الألماني بشكل أكبر من المتوقع. وذكرت وكالة الأنباء الألمانية أن مفاوضات الميزانية استمرت نحو 14 ساعة واتفق الأطراف في توقعاتهم على ارتفاع طفيف في معدلات البطالة وانخفاض تكاليف سوق العمل التي تتحملها الدولة. وبلغ حجم الاستثمارات في الميزانية الجديدة 28.29 مليار يورو بانخفاض قيمته 398 مليون يورو عن القيمة المدرجة في مسودة الميزانية. وتتوقع الميزانية استقرار حصيلة الضرائب خلال العام الجاري عند 211.9 مليار يورو بالإضافة إلى حصيلة خصخصة للقطاع العام تبلغ 27.41 مليار يورو. وكانت التقديرات السابقة للحكومة الألمانية حول الديون الجديدة تشير إلى ديون جديدة على الحكومة بحجم 85.8 مليار يورو لتغطية بنود النفقات.

المصدر: **:** قنا

الصين ثاني أكبر منتج صناعي في العالم

ذكرت منظمة التنمية الصناعية التابعة للأمم المتحدة أن الصين احتلت المركز الذي كانت اليابان تستأثر به كثاني أكبر منتج في العالم للمنتجات الصناعية لتلي في ذلك الولايات المتحدة مباشرة. وأشار تقرير للمنظمة المعروفة اختصارا باسم "اليونيدو" الى أن الصين أنتجت في العام الماضي 15ر6 بالمئة من اجمالي القيمة الصناعية المضافة للعالم، بينما كانت نصيب اليابان منه 15ر4 بالمئة وظلت الولايات المتحدة تحتفظ بنسبة 19 بالمئة، ولتستأثر الدول الثلاث بنصف الناتج الصناعي للعالم. ورغم هذا السبق الذي حققته الصين في القيمة المضافة المطلقة للانتاج فان التقرير ذكر أن اليابان استمرت في المحافظة على مكانتها كأكثر الدول صناعية من حيث متوسط نصيب الفرد من تلك القيمة الصناعية المضافة، وهي التي كان قدرها في عام 2008 حوالي 9 آلاف دولار للفرد مقابل 700 دولار فقط للصين.

المصدر: **:** قنا

الصين للاستثمار تتوقع عاما صعبا في 2010 وسط صعود أسعار السلع الاولية

قالت مؤسسة الصين للاستثمار (سي.اي.سي) صندوق الثروة السيادية للبلاد البالغة قيمته 300 مليار دولار ان مناخ الاستثمار سيكون أشد صعوبة في 2010 عن العام الماضي نظرا لعدم التيقن الاقتصادي وارتفاع أسعار السلع الاولية. وقال جيسي وانج نائب الرئيس التنفيذي ورئيس ادارة المخاطر في المؤسسة ان الصندوق أتم معظم استثماراته في 2009 مما لا يتيح له سوى سيولة قليلة نسبيا. ويعني هذا ضرورة اعتماد سياسة أكثر مرونة لتخصيص الاصول ما لم يتلق تمويلا جديدا من الحكومة المركزية. وأبلغ وانج الصحفيين على هامش اجتماع لجهاز استشاري قبيل جلسة سنوية للبرلمان الصيني "نتوقع أن يظل تعافي الاقتصاد العالمي ضعيفا .. ولا نرى أي اتجاه واضح في السوق بعد. "شخصيا أعتقد أن أسعار السلع الاولية مرتفعة بعض الشيء قياسا الى قوة تعافي الاقتصاد الحقيقي. وهو ما عقد جهودنا الاستثمارية هذا العام." وتملك سي.اي.سي حصصا في بنك مورجان ستانلي وشركة بلاك روك الامريكيين وهي تستثمر بكثافة في الموارد والسلع الاولية منذ 2009. كانت صحيفة الاوراق المالية الصينية نقلت الشهر الماضي عن لو جيوي رئيس المؤسسة قوله ان الصندوق سيسرع وتيرة استثماراته الخارجية على نحو مطرد في 2010. وهون وانج من مخاطر أن تتحول المشاكل المالية لبعض الدول الاوروبية الى أزمة شاملة. وقال "في رأيي الشخصي العجز المالي لهذه الدول أعلى من اللازم بقليل لكن فرصة أن يصبح خطرا كبيرا أو أزمة تعد صغيرة جدا."

المصدر: **:** Reuters

بنك الصين المركزي: رفع قيمة اليوان ليس سبيلا لموازنة تجارة الصين

قال سو نينج نائب حاكم البنك المركزي الصيني يوم السبت أنه سيكون من الصعب للغاية اعادة توازن تجارة الصين من خلال رفع قيمة العملة المحلية اليوان. وكان سو يتحدث الى الصحفيين على هامش الاجتماع السنوي للبرلمان الصيني. وقال ان رفع قيمة العملة لمرة واحدة ليس هو الحل أيضا. وكانت الصين جمدت سعر صرف اليوان عند حوالي 6.83 مقابل الدولار منذ منتصف عام 2008 للمحافظة على الميزة التنافسية التقليدية لصادراتها. وعبرت الولايات المتحدة والاتحاد الاوروبي عن استيائهما من هذه الخطوة.

تعليق

من الجدير بالذكر ان الصين تواجة ضغوطاً هائلة لإعادة تقييم سعر صرف عملتها التي أعيد ربطها بالدولار منذ صيف 2008، في حين يفترض أن يتم احتساب معدل سعر الصرف وفقاً لسلة من العملات، وأن يتقلب يومياً في سلة غير محدودة، إلا أن الصين لا تريد مع ذلك أن تعرقل إعادة انطلاق الصادرات، التي تعتبر أحد الأركان الأساسية للاقتصاد، عبر زيادة مبكرة جداً وقوية جداً لسعر صرف عملتها.

المصدر: **:** Reuters

بنك انجلترا يبقي الفائدة دون تغيير ولا تعديل في التيسير الكمي

أبقى بنك انجلترا المركزي أن أسعار الفائدة عند مستوى قياسي منخفض يبلغ 0.5 في المئة ولم يقم بزيادة برنامجه غير المسبوق لضخ المال في الاقتصاد الذي يجاهد للنهوض من كبوته. وكان القرار متوقعا على نطاق واسع ويتوقع المحللون عدم تغيير السياسة النقدية لوقت طويل هذا العام اذ يرقب البنك المركزي تعافيا أوضح من أسوأ ركود اقتصادي منذ الحرب العالمية الثانية. لكن صناع السياسات في بنك انجلترا تركوا الباب مفتوحا لمزيد من التيسير النقدي في صورة زيادة حجم برنامج قيمته 200 مليار جنيه استرليني لشراء الاصول بأموال جديدة - أو ما يعرف بسياسة التيسير الكمي - اذا تفاقم الوضع الاقتصادي. وخفض بنك انجلترا أسعار الفائدة الى مستوياتها القياسية الحالية وبدأ التيسير الكمي في مارس اذار الماضي عندما كان الاقتصاد لايزال يترنح تحت وطأة أزمة الائتمان العالمية. وتحسنت الاوضاع كثيرا من ذلك الحين وأوقف بنك انجلترا البرنامج الشهر الماضي. وارتفع الناتج المحلي الاجمالي 0.3 بالمئة في الاشهر الثلاثة الاخيرة من 2009 لكن جاء هذا بعد 18 شهرا تقلص الناتج على مدارها 6.2 في المئة. ولاتزال هناك صعوبات بفعل التعافي شديد البطء للاقتصاد العالمي وشح الائتمان مما يجعل من الصعب على الشركات والاسر مواصلة الانفاق. وأظهرت بيانات صدرت في وقت سابق يوم الخميس تراجع أسعار المنازل 1.5 بالمئة في فبراير شباط في علامة على أن تعافي السوق العقارية قد فقد قوة الدفع بالفعل.

تعليق

يأتي اجتماع الخميس المقبل لمجلس محافظي البنك المركزي الأوروبي بعد عام كامل من التحرك المشترك للبنك مع بنك إنجلترا المركزي والبنوك المركزية الكبرى في العالم من أجل إعادة الثقة إلى أسواق المال العالمية بعد انهيارها نتيجة إشهار إفلاس بنك «ليمان براذرز» الذي كان رابع أكبر بنك استثماري في الولايات المتحدة في منتصف سبتمبر 2008.

المصدر: **Reuters**

مجلس النواب الامريكي يقترع على مشروع معدل للوظائف بقيمة 15 مليار دولار

قال مساعد بمجلس النواب الامريكي ان المجلس سيقترع على مشروع قانون للوظائف قيمته 15 مليار دولار بعد أن عدله ليراعي مخاوف الديمقراطيين الوسطيين. واضاف انه سيتعين على مجلس الشيوخ -الذي أقر المشروع الاسبوع الماضي- أن يقترع على النسخة المعدلة قبل ان يمكن للرئيس باراك اوباما ان يوقعه ليصبح قانونا. وتعهد الديمقراطيون بأن يجعلوا من خلق الوظائف أولويتهم الاولى هذا العام لخفض معدل البطالة الذي يبلغ 9.7 بالمئة قبل انتخابات التجديد النصفي للكونجرس في نوفمبر. ويتركز المشروع الذي وافق عليه مجلس الشيوخ والبالغ قيمته 15 مليار دولار على اعفاءات ضريبية للشركات التي تستخدم عمالا عاطلين لكن المشروع تعثر في مجلس النواب لان المشرعين السود يعتبرونه ضئيلا جدا بينما يقول الوسطيون انه سينتهك قواعد الميزانية. وقال مساعد ديمقراطي بمجلس النواب انه تم التوصل لحل لتلك المخاوف وان المجلس سيقترع على نسخة معدلة من المشروع. وقال مساعد اخر بالمجلس ان النسخة الجديدة ستوخر بدء سريان اعفاء ضريبي للشركات وهو ما سيؤدي الي جمع أموال كافية لارضاء مخاوف الديمقراطيين الوسطين. واضاف ان الاعفاء الضريبي المعني سيسمح للشركات بأن تستخدم طريقة بديلة لحساب الفائدة التي تدفعها في دول اجنبية. وسيبدأ سريانه في 2020 بدلا من 2019.

المصدر: **Reuters**

الانتهاء من الربط الكهربائي بين الإمارات وعمان العام الجاري ومع السعودية في 2011

ينتهي مشروع الربط الكهربائي بين الإمارات وسلطنة عمان خلال العام الجاري، في حين ينتهي الربط الكهربائي مع المملكة العربية السعودية خلال العام المقبل ، وذلك في إطار مشروع الربط الكهربائي الخليجي بين دول مجلس التعاون المتوقع انتهاؤه في النصف الثاني من عام 2011، بحسب تقرير صادر عن مكتب التنظيم والرقابة بأبوظبي. وأشار التقرير الذي صدر بعنوان "خطة العمل السنوية لعام 2010 والإطار الزمني للقطاع حتى 2014" إلى أن العام الحالي سيشهد تسليم العديد من مشاريع الشبكات الكهربائية في أبوظبي إلى جانب البدء بأعمال إنشاء شبكات أخرى ينتهي العمل بها بحلول العام 2013. وتتضمن المشاريع المتوقع تسليمها خلال العام الجاري في مجال النقل والتوزيع، إنهاء أعمال الإنشاء في الدائرة الأولى من توصيلات الكهرباء لمصهر شركة الإمارات للألمنيوم في الطويلة بقدرة 400 كيلوفولت، إلى جانب توصيلات الكهرباء الرئيسية في منطقتي قدفع وسويحان. ويهدف مشروع الربط إلى توفير الطاقة لمواطني دول مجلس التعاون من خلال نقل الطاقة بشكل موثوق ومستدام، كما يساعد على تلبية الطلب المتنامي على الكهرباء وتجنب انقطاع التيار، ويعزز مساهمة قطاع الكهرباء في زيادة الناتج الاقتصادي لدول المجلس كما يسهم في تنمية الصناعات الخليجية.

المصدر: **:** الاتحاد

السعودية تدرس خطوات جديدة لفتح البورصة امام الاجانب

قال رئيس هيئة السوق المالية السعودية عبد الرحمن التويجري في تصريحات نشرت يوم السبت ان السعودية تدرس خطوات جديدة لفتح اكبر بورصة في العالم العربي امام الاستثمار الاجنبي. وفي عام 2008 سمحت المملكة بما يسمى اتفاقيات المبادلة بين المستثمرين الاجانب غير المقيمين ووسطاء محليين الامر الذي سهل قيام ملكية اجنبية غير مباشرة في البورصة. وكان الاجانب من قبل لا يمكنهم دخول سوق الاسهم السعودية الا من خلال صناديق مختارة. غير ان كبار المستثمرين من المؤسسات مثل صناديق معاشات التقاعد احجموا عن الاستثمار على نطاق واسع الى حين اتخاذ مزيد من الخطوات التي تسمح بدخول السوق على أمل الحصول في نهاية الامر على امكانية التملك الكامل في البورصة. وقال التويجري لصحيفة الوطن ان الهيئة تدرس سبلا جديدة يمكن من خلالها للمستثمر الاجنبي دخول السوق السعودية. واضاف دونما اسهاب ان الاستثمارات في المستقبل يمكن ان تجري من خلال صناديق جديدة. وقال ان الصناديق الاجنبية لعب دورا مهما في تحقيق استقرار السوق لكن كانت هناك ايضا مخاطر ويجب ألا يكون لاي خطوات جديدة لفتح السوق اثر سلبي على البورصة. وأضاف قوله "صحيح أن الاستثمار الاجنبي في الاسواق المالية له فوائد كثيرة لكن في الوقت نفسه يحفل بخطورة دخول الاموال الساخنة وخروجها بشكل كبير ووجود الاستثمارات الاجنبية طويلة المدى عامل مهم في استقرار السوق." واضاف قوله "الوضع الحالي يشير الى أن السوق في وضع استقرار والاستقرار ناتج عن ارتفاع معدلات الثقة" وقال التويجري انه من الممكن اضافة قطاع "رياضي" للبورصة بعد خصخصة الاندية .

المصدر: **:** Reuters

مصر تتطلع لسوق السندات الاجنبية لاصدار بين مليار و1.5 مليار دولار

قالت وزارة المالية المصرية يوم الجمعة ان البلاد تعتزم دخول سوق السندات الاجنبية سعيا الى جمع ما بين مليار و1.5 مليار دولار في غضون أسابيع في أول اصدار من هذا النوع منذ عام 2007 والذي قال عنه محللون انه سيلقى اقبالا جيدا. وقال وزير المالية يوسف بطرس غالي لرويترز "السوق مواتية. هناك طلب ضخم من المستثمرين في لندن ونيويورك واسيا." وتابع "نعتزم اختبار أطول آجال الاستحقاق. نختبر بين 20 و30 عاما." وأضاف غالي "نعتزم دخول السوق بقيمة بين مليار و1.5 مليار دولار." ولم يكن يتوقع المحللون أي اصدار للسندات في القريب العاجل لكنهم قالوا ان الاصدار سيلقى اقبالا جيدا في ظل انخفاض أسعار الفائدة العالمية والطلب المتنامي على الاستثمار في مصر. وتخطت مصر الازمة المالية العالمية بسلام نسبيا. وانخفض معدل النمو من مستوى سبعة بالمئة سنويا التي استطاعت البلاد تحقيقه قبل التراجع الاقتصادي لكنه استقر عند خمسة بالمئة خلال الازمة. وساهمت البنوك من خلال وفرة في السيولة في مساعدة الاقتصاد نظرا لسياستها الاقراضية المحافظة وعائدات قطاع السياحة المرنة نسبيا بالاضافة الى عائدات قناة السويس وتحويلات العاملين بالخارج. وقال وزير المالية أنه من المتوقع أن يبلغ عجز الميزانية للسنة المالية الحالية حتى نهاية يونيو 98 مليار جنيه (18 مليار دولار) .

تعليق

فى يناير الماضى أطلقت الحكومة المصرية خطة لتنشيط سوق السندات وتحويلها إلى سوق ذات سيولة عالية موازية لسوق الأسهم، وذلك عبر إجراءات تتخذها وزارتا الاستثمار والمالية والبنك المركزي المصري. وبدأت الخطة قبل أيام بتعديل تشريعي أجرته وزارة الاستثمار على اللائحة التنفيذية للقانون 95 لسنة 1992 بهدف تيسير إجراءات إصدار السندات بالنسبة للشركات الراغبة وإلغاء القيود الفنية والمحاسبية التي كانت تحول دون تدفق مثل هذه الإصدارات في السوق الأولية. وتسعى الخطة إلى أن تصبح سوق السندات سوقاً فاعلة على صعيد تعبئة المدخرات وتوفير تمويل ميسر للشركات واجتذاب شرائح جديدة من المستثمرين الراغبين في التعامل بها وإتاحة الفرصة أمام مستثمري البورصة المصرية أفراداً وشركات لتنويع محافظهم المالية .

المصدر: **:** Reuters

"ستاندرد تشارترد" يزيد إقراضه في الإمارات 41% إلى 55 ملياراً

كشف بنك "ستاندرد تشارترد" عن زيادة عملياته الاقراضية في الإمارات بحوالي 41% لتصل إلى 14.88 مليار دولار (54.6 مليار درهم) في نهاية العام الماضي مقابل 10.54 مليار دولار (38.65 مليار درهم) في نهاية 2008. وصلت القروض المستحقة خلال عام أو أقل إلى حوالي 5.81 مليار دولار (21.32 مليار درهم) في نهاية العام الماضي، في حين أظهرت البيانات المالية للبنك أن قروض البنك التي تستحق بعد مرور عام من نهاية 2009 وصلت إلى 9.1 مليار دولار (33.4 مليار درهم). وبحسب التقرير وصلت قروض البنك التجارية في الإمارات إلى 10 مليارات دولار (36.7 مليار درهم) من أصل 14 مليار دولار هي حافظة قروض البنك التجارية في الشرق الأوسط وجنوب آسيا. وأظهر التقرير السنوي للبنك أن أرباح البنك في الإمارات على مستوى الخدمات المصرفية للأفراد لم تسجل نمواً في 2009 واستقرت عند نفس المستوى الذي حققته في 2008 وعزا البنك السبب في ذلك إلى التراجع في حافظة الاقراض الشخصي ذات العوائد المرتفعة والناتج عن الضغوط الاقتصادية. ولفت التقرير إلى أن أنشطة إدارة الثروات في الإمارات تعافت في النصف الثاني من 2009 بعد أن تعثرت نسبياً في النصف الأول من العام الماضي. وذكر التقرير أن النفقات على مستوى خدمات الأفراد في الإمارات ارتفعت في العام الماضي بحوالي 9% أو 14 مليون دولار (51.38 مليون درهم) لتصل بذلك إلى 169 مليون دولار (620.23 مليون درهم). وبحسب التقرير زادت الديون المتعثرة لدى البنك في الإمارات بأكثر من الضعف خلال العام الماضي نتيجة ارتفاع معدلات البطالة، لكنه لم يحدد أي أرقام على هذا الصعيد في تقريره السنوي. وعلى مستوى الخدمات التجارية سجل البنك نمواً بمعدل 74% في أرباحه في الدولة لتقود الإمارات بذلك نمو أنشطة البنك في هذا القطاع على مستوى دول مجموعة الشرق الأوسط وجنوب آسيا.

المصدر: الخليج

29 مليار دولار إجمالي حجم تجارة الذهب عبر دبي خلال 2009

كشفت سلطة مركز دبي للسلع المتعددة اليوم أن إجمالي حجم تجارة الذهب عبر دبي بلغ 29 مليار دولار أمريكي خلال عام 2009 مسجلا بذلك القيمة نفسها التي تم تسجيلها خلال عام 2008. وبلغ إجمالي واردات دبي من الذهب 576 طناً خلال الاثني عشر شهراً المنتهية في31 ديسمبر 2009 مقارنة بـ 674 طناً خلال عام 2008 . وعلى الرغم من أن الواردات من حيث الوزن شهدت انخفاضاً بنسبة 15 بالمائة مقارنة بالمستوى القياسي الذي تم تسجيله في عام 2008 إلا أنها كانت أعلى بنسبة 16 بالمائة مقارنة بمتوسط حجم الواردات الذي بلغ 498 طناً منذ عام 2001 بينما وصلت صادرات دبي من الذهب خلال عام 2009 إلى 403 أطنان بنمو قدره 9 بالمائة مقارنة بـ 371 طناً في عام 2008. ويعتبر وصول حجم تجارة الذهب الى 29 مليار دولار أمريكي في ظل الظروف الاقتصادية الصعبة وتداعياتها على تجارة الذهب العالمية أمراً مذهلاً مشيرا إلى أن العام الماضي قد شهد فترات من التقلبات السعرية العالية مع ارتفاع قياسي في الأسعار لافتا الى أن حجم تجارة الذهب عبر دبي وبالرغم من كل هذه العوامل ظل ضمن مستويات مرتفعة.منوها بان حجم تجارة الذهب في الإمارة قد أرتفع خلال عام 2009 لأكثر من ضعف المعدل الوسطي خلال السنوات التسع الماضية. وأوضح أن الأرقام الايجابية لسلطة مركز دبي للسلع المتعددة تشيرإلى الدور المتنامي الذي تلعبه الإمارة كمركز لتجارة الذهب الإقليمية والعالمية معربا عن ثقته بأن دبي وفي ظل الاستقرار المتزايد الذي تشهده الظروف الاقتصادية العالمية ستواصل أداءها الجيد في عام 2010 وستمضي قدماً نحو تعزيز مكانتها كمركز عالمي لتجارة الذهب. تجدر الاشارة الى أن سعر أونصة الذهب وصل في عام 2009 إلى رقم قياسي بلغ 1200 دولار أمريكي قبل أن يتراجع إلى 973 دولارا . وتضمنت قائمة شركاء توريد الذهب إلى دبي خلال عام 2009 أكثر من 130 دولة في مقدمتهم الهند كدليل على الدور المهم الذي تلعبه دبي كبوابة لتجارة الذهب في شبه القارة الهندية.

تعليق

من الجدير بالذكر انة فى يوليو العام الماضى أوضح كبار المسؤولين في "مركز دبي للسلع المتعددة" أن دبي والصين تواصلان بحث المزيد من سبل تعزيز التعاون في تجارة الذهب، في الوقت الذي تشهد فيه العلاقات التجارية بين الطرفين نمواً متزايداً. جاء ذلك في أعقاب مشاركة المركز في "مؤتمر آسيا للذهب 2009" الذي استضافته مدينة جوانج زهو الصينية مؤخراً. وتم خلال المؤتمر تسليط الضوء على استراتيجيات الاستثمار في سوق الذهب بدبي، حيث أبدى العديد من مصنّعي الذهب والمجوهرات الصينيين اهتماماً كبيراً في العمل بشكل وثيق مع الشركات التي تتخذ من دبي مقراً لها. وتناول المؤتمر الدور المهم الذي يمكن أن تلعبه الصين في سوق الذهب العالمي، لا سيما أنها احتلت في عام 2008 مرتبة أكبر منتج، وثاني أكبر مستهلك، وخامس أكبر احتياطي للذهب في العالم. وفي الفترة ذاتها، شهد الاستهلاك الصيني للذهب نمواً بنسبة 8% للفرد، في الوقت الذي سجلت فيه قلة من الأسواق الدولية نمواً ملحوظاً. ومع ذلك، لا يزال استهلاك الفرد الصيني للذهب عند 0.2 جرامات للفرد، منخفضاً مقارنة بالمعدل العالمي 1.3 جرامات للفرد، و 19.6 جرامات للفرد في دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تعد إحدى أنشط الأسواق الدولية في تجارة هذا المعدن الثمين.

المصدر: وام

663 مليار درهم قيمة التجارة الخارجية غير النفطية للإمارات في 2009

بلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية غير النفطية لدولة الإمارات من حيث القيمة حوالي 663 مليار درهم في عام 2009 منها 449 مليار درهم قيمة الواردات و66 مليارا قيمة الصادرات و147 مليار قيمة إعادة التصدير. بينما بلغ إجمالي حجم التجارة من حيث الوزن حوالي 80 مليون طن منها 49 مليون طن وزن الواردات و 22.4 مليون وزن الصادرات 8.9 مليون طن وزن إعادة التصدير. أوضحت البيانات الجمركية تراجع قيمة التجارة الخارجية للدولة بنسبة 16 في المائة خلال عام 2009 مقارنة بقيمتها في عام 2008. حيث بلغ إجمالي قيمة التجارة الخارجية 663 مليار درهم في عام 2009 مقابل 788 مليار درهم في العام السابق وذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية التي ضربت أرجاء العالم في نهاية عام 2008 واستمرت تداعياتها في العام التالي. مؤكداً أن نسبة التراجع تعد ضئيلة مقارنة بمثيلاتها في العديد من دول العالم وتوقعات العديد من المحللين للنمو الاقتصادي في الدولة والمنطقة. كما أظهرت البيانات زيادة قيمة صادرات الدولة للعالم الخارجي بنسبة 9 في المائة خلال عام 2009 مقارنة بالعام السابق 2008 حيث ارتفعت قيمة الصادرات من 60 مليار درهم في عام 2008 إلى 66 مليارا في عام 2009 يأتي هذا في الوقت الذي شهدت فيه قيمة الواردات تراجعا ملحوظا في عام 2009 بلغت نسبته 21 في المائة حيث بلغت قيمة الواردات2ر449 مليار درهم في عام 2009 مقابل 565 مليار درهم في عام 2008. كما تراجعت قيمة إعادة التصدير بنسبة 9 في المائة من 163 مليار درهم في عام 2008م إلى 147مليار درهم في عام 2009.

تعليق

في ما يتعلق بالتوزيع الجغرافي لخريطة التجارة الخارجية للدولة خلال العام الماضي، قالت الهيئة في بيانها إن كلاً من الهند والصين وأمريكا وألمانيا واليابان والمملكة المتحدة وكوريا الجنوبية وايطاليا وفرنسا والسعودية على التوالي جاءت في صدارة ترتيب الدول التي تعاملت معها الإمارات في بند الواردات في عام 2009 بقيمة 289 مليار درهم وبنسبة 64% من إجمالي قيمة واردات الإمارات . بينما جاءت الهند وسويسرا وقطر والسعودية وإيران وسلطنة عمان وباكستان ونيجيريا والعراق والكويت في صدارة ترتيب الدول في مجال الصادرات غير النفطية بقيمة 2 .48 مليار درهم في نفس العام وبنسبة 73% من الإجمالي . كذلك جاءت كل من ايران والهند والعراق والسعودية وقطر وسويسرا والبحرين وافغانستان وهونج كونج وسلطنة عمان على التوالي في صدارة الترتيب في مجال إعادة التصدير بقيمة 3 .95 مليار درهم بنسبة 64% من إجمالي إعادة التصدير .

المصدر: وام

بنوك إماراتية تطالب برفع سقف محافظ التمويل العقاري إلى 30%

طالبت مصارف عاملة في الدولة المصرف المركزي بالسماح برفع سقف محافظ التمويل العقاري الى نسبة 30% بدلا من 20% من اجمالي حجم التسهيلات، وذلك بعد وصول محافظها الى حدودها العليا وتزايد الطلب على التمويل العقاري في ظل انخفاض اسعار الاصول. وأكدت مصادر مصرفية ان البنوك تلقت العديد من الطلبات المستوفاة للشروط لتمويل شراء وحدات عقارية خاصة في ظل تراجع أسعارها مقارنة بسنوات الطفرة، ولكنها لم تستطع الإيفاء بالتزامها أمام العملاء نتيجة وصول سقوف محافظها الإقراضية إلى الحد الأعلى والمحدد من قبل المصرف المركزي بنسبة 20%. مشيرين إلى أن تعديل هذه النسبة لتصبح 30% لن يضر القطاع المصرفي بل سيعمل على تحريك دورة الاقتصاد نتيجة دعم القطاع العقاري بتوفير التمويل اللازم للراغبين في شراء وحدات مشاريع قائمة بالفعل. وأوضحت أن طلبات العملاء لتمويل شراء وحدات زادت بشكل ملفت في الفترة الأخيرة نتيجة عاملين أساسيين، أولهما زيادة شهية الأفراد لشراء وحدات عقارية لمناسبة أسعارها حالياً عن فترة الطفرة الماضية وثانياً لتوقف شركتي املاك وتمويل صاحبتي الحصة الأكبر من سوق التمويل العقاري عن تمويل الوحدات لمباحثات اندماجهما في مصرف اسلامي جديد. لافتة إلى توفر سيولة في القطاع المصرفي حاليا يحتاج إلى تدويرها عبر تمويل القطاعات المختلفة. وأشارت المصادر إلى أن البنوك عادت إلى الإقراض من جديد بعد فترة التشدد السابقة .

المصدر: البيان

قانون "حماية المستثمر" يمنح المشتري حق إلغاء العقد العقاري

ينتظر خلال العام الجاري، تفعيل مجموعة من القوانين واللوائح التنظيمية والتنفيذية، منها قانون "حماية المستثمر" الذي يهدف بالدرجة الاولى لصون المصلحة العامة وحقوق الأفراد. من أهم هذه البنود التي يتضمنها القانون، فرض عقوبات مالية على المطورين في حال تأخرهم عن تسليم العقار في موعده المحدد في وثيقة التعاقد، كما سيمنح القانون المشتري حق إلغاء عقد الشراء في الحالتين التاليتين، أولا: إذا اجرى المطور أو أدخل تعديلات على مواصفات العقار المتفق عليه . وثانيا: عند رفض المطور ربط سداد الدفعات المالية بمراحل إنجاز المشروع . وسيوضح القانون شروطا جديدة على المطورين يجب الوفاء بها وتحقيقها قبل الحصول على ترخيص أو موافقة من قبل مؤسسة التنظيم العقاري "ريرا" تمكنه من البدء بطرح المشروع للبيع على الخارطة. ومن هذه الشروط إنجاز 20% من المشروع أو أن يودع 25% من قيمة تكلفة المشروع في حساب الضمان العقاري، إضافة إلى إثبات ملكيته الكاملة للأرض التي سيطور عليها المشروع، ويشترط عليه أيضا تسجيل جميع الوحدات في السجل العقاري في الدائرة. كما سيضمن القانون حماية المستثمر العقاري عند الشراء وفقاً لنظام البيع على الخارطة، حيث سيعمل على تفعيل حماية أكبر للمشترين والمستثمرين في العقارات التي لا تزال على الخارطة من خلال السماح لهم بإعادة تمويل مشترياتهم أو إحلالها أو استبدالها بعقار آخر في حال حدوث عجز فعلي في السداد .

المصدر: الخليج

الشركة القابضة Holding Company

تعد الشركة القابضة نموذجا للتكتل الاقتصادي لإدارة الشركات والمشاريع التابعة لها، فهي تهيمن على مجموعة من الشركات التابعة لها ذات النشاط المماثل أو المكمل وتفرض عليها الالتزام بخطة اقتصادية موحدة، فينتج عن ذلك وحدة اقتصادية كبيرة تحقق التوسع المتنامي والانتشار، في أنشطة متعددة. وما هي إلا تطبيق لأحد أنواع الشركات المعروفة في القانون التجاري. و هى شكل من الأشكال الجديدة التي طرأت على التعاملات التجارية، يرجع أصل هذه الشركة إلى نهاية القرن الـ 19 في أمريكا، ثم عرفت في أوروبا بعد الحرب العالمية الأولى، وانتشرت الشركات القابضة كوسيلة لتجميع المشاريع العائدة للشركات التابعة لها في إطار الشركة القابضة التي تسيطر عليها، وهذه الشركة يمكن أن تحقق رقابة مستمرة على شركات المجموعة التي تتبع لها، وقد أقرتها عديد من التشريعات .

أولاً: المفهوم الضيق و الواسع للشركة القابضة

تعرف الشركة القابضة بأنها شركة تهدف إلى ممارسة السيطرة على شركات أخرى وذلك بتملك جزء من رؤوس أموالها دون أن تباشر أي نشاط صناعي أو تجاري أو مالي بشكل مباشر. او هي شركة تملك أسهماً في عدة شركات أخرى تسمى «الشركات التابعة»، بالقدر الكافي الذي يمكنها من السيطرة على إدارة هذه الشركات. وتعتبر هذه الشركات التابعة أعضاء في مجموعة واحدة تسيطر عليها الشركة القابضة، بحيث تبدو وكأنها مجرد فروع تابعة لشركة واحدة هي الشركة القابضة. يتضح مما سبق أنه يشترط في الشركة القابضة السيطرة على شركة أو مجموعة من الشركات بالمشاركة في رؤوس أموال تلك الشركات بنسبة معينة تحقق السيطرة المطلوبة، بل إن البعض يحدد النسبة اللازمة لها في ملكية رأسمال الشركة التابعة بـ (51 في المائة)، بمعنى أن الشركة تعتبر قابضة إذا تملكت نسبة لا تقل عن 51 في المائة في رأسمال شركة أو شركات أخرى . تذهب كثير من القوانين المقارنة إلى اعتماد مفهوم واسع للشركة القابضة، والمثال على ذلك قانون الشركات الفرنسي لسنة 1966، الذي يقرر أن الشركة القابضة هي شركة تقوم بالسيطرة على شركة أو مجموعة شركات باتباع إحدى الوسائل القانونية التالية: أن تتملك بشكل مباشر أو غير مباشر قدراً من أسهمها يمكنّها من السيطرة على إدارتها وتوجيهها. ان تتمتع بالحق في تعيين أعضاء مجلس الإدارة فيها بمقتضى اتفاق مبرم بينهما. أن تسيطر من الناحية الفعلية على إدارتها بحيث تخضع لرقابتها وتوجيهها. ويؤكد قانون الشركات البريطاني هذا الاتجاه صراحة، حيث يقرر أن الشركة تكون قابضة إذا تحققت إحدى الحالات التالية: إذا كانت تمتلك أغلبية الأصوات في الجمعية العمومية لشركة معينة نتيجة ملكيتها جزءا مهما من رأسمالها. إذا كانت تتمتع بالحق في تعيين أغلبية أعضاء مجلس الإدارة في شركة معينة. إذا كانت تمارس سيطرة مؤثرة في كيان شركة معينة بمقتضى عقد تأسيسها أو بموجب اتفاق مبرم معها. يتضح مما تقدم أن المفهوم الواسع للشركة القابضة يتأسس على تحليل واقعي لعلاقة السيطرة التي تربط بين هذه الشركة والشركات التابعة لها. فإذا كان الأصل أن تنشأ هذه العلاقة من خلال ملكية الشركة القابضة أغلبية رأسمال الشركة التابعة، فإنها يمكن أن تنشأ كذلك من خلال رابطة عقدية تخول الشركة القابضة سلطة التوجيه والرقابة على الشركة التابعة.

ثانيا خصائص الشركة القابضة

1- تكون الشركة القابضة وبالضرورة شريكاً رئيسياً في الشركة التابعة، حيث تستأثر في الغالب بنسبة كبيرة من أسهم تلك الشركة. وتحقق لها هذه الملكية سلطات إدارية ومالية واسعة في مواجهة الشركة التابعة، أما إذا كانت الشركة القابضة تملك جزءاً قليلاً من أسهم الشركة التابعة فإنها تلجأ إلى وسائل قانونية أخرى لتكريس سيطرتها على تلك الشركة.وإذا كانت الشركة القابضة شريكاً في الشركة التابعة فإن العكس غير جائز قانوناً. إذ لا يجوز للشركة التابعة أن تكون مساهماً في الشركة القابضة. لأن مثل هذا الأمر يمكن أن يؤدي إلى صورية رأسمال كلتا الشركتين ويلحق بدائنيهما أضراراً كبيرة. فضلاً عن أن الشركة القابضة هي التي تتولى إدارة الشركة التابعة وتوجيهها، فلا يجوز لهذه الأخيرة أن تمتلك أسهماً في الشركة القابضة بحيث تخولها الحق في إدارة وتوجيه تلك الشركة القابضة. وتطبيقاً لذلك تُحظر كثير من القوانين المقارنة على الشركة التابعة تملك الأسهم في الشركة القابضة.

2- تخضع الشركة التابعة لسيطرة مالية وإدارية تمارسها الشركة القابضة، ومع ذلك فإن هذه الشركة التابعة تحتفظ بشخصية معنوية مستقلة بكل ما يترتب على ذلك من آثار، إذ تكون لها أهلية تمكنها من اكتساب الحقوق والتحمل بالالتزامات. كما تكون لها جنسية خاصة بها قد تختلف عن جنسية الشركة القابضة.

ثالثا بعض التشريعات القانونية المنظمة للشركة القابضة

تحدد عادة القوانين المقارنة العلاقة المالية والإدارية بين الشركة القابضة والشركات التابعة، ونسوق على ذلك بعض الأمثلة على النحو التالي.

1 ـ حظر قانون الشركات الإنجليزي تملك الشركة التابعة لأسهم الشركة القابضة، وكذلك يحظر قانون الشركات الفرنسي المساهمة المتبادلة بين الشركات القابضة والتابعة حماية للغير ومنعا لصورية راسمال الشركات.

2 ـ يوجب قانون الشركات الإنجليزي على الشركة القابضة أن تبيّن في ميزانيتها أسهم شركاتها التابعة وموطن تأسيسها ونوع الأسهم أو الحصص التي تساهم بها الشركة القابضة فيها، كما ألزم الشركات التابعة أن تبيّن في ميزانيتها ديونها والتزاماتها تجاه الشركة القابضة

والشركات الأخرى التابعة للشركة القابضة نفسها.

3 ـ يوجب بعض القوانين أن تعمل الشركة القابضة على أن تتفق السنة المالية لكل شركة من شركاتها التابعة مع السنة المالية للشركة القابضة ذاتها، ومن ثم يجب على الشركة القابضة أن تضع أمام الشركاء فيها في نهاية السنة المالية، وفي اجتماع الجمعية العمومية للشركة القابضة مجموعة حسابات شركاتها التابعة كمجموعة واحدة، وتكون هذه الحسابات في هذه الحالة باسم حسابات المجموعة Group Accounts، والهدف من ذلك إعطاء صورة واضحة لكل شريك أو مساهم في الشركة القابضة عن الوضع المالي للشركة القابضة والشركات التابعة لها.

4 ـ كما أن بعض القوانين يلزم الشركة القابضة بأن تلتزم العدالة في تصرفاتها حيال أقلية المساهمين في شركاتها التابعة، وأن تمتنع عن أي سلوك من شأنه الإضرار بمصالح هذه الأقلية ولهذا تعتبر الشركة القابضة مسؤولة مسؤولية تقصيرية في إدارة الشركة التابعة، وذلك إذا ثبت اتخاذها قرارات من شأنها الإضرار بمصالح الأقلية أو أن الشركة القابضة كانت تهدف من وراء إدارتها إلى تحقيق مصالحها فقط في الشركة التابعة على حساب مصالح المساهمين الآخرين.

5 ـ يجيز بعض القوانين أن يبرم اتفاق بين الشركة القابضة وإحدى شركاتها التابعة تلتزم بمقتضاه الشركة القابضة بأن تقدم العون المالي إلى الشركة التابعة عندما تتعرض الأخيرة لأزمة مالية أثناء قيامها بنشاطها التجاري وفي هذه الحالة يمكن أن ينص الاتفاق على أن تتحمل الشركة القابضة جزءا من الخسائر التي قد تصيب الشركة التابعة بيد أنه ليس ثمة ما يمنع أن يكون مثل هذا الاتفاق عكسيا، بحيث يتفق على أن تقدم الشركة التابعة العون المالي إلى الشركة القابضة عند الضرورة.

6 ـ كما يجيز بعض القوانين أن يتم الاتفاق على أن تقوم الشركة القابضة بتقديم بعض الخدمات الإدارية أو الفنية إلى الشركة التابعة، كأن تبرم اتفاقات تشغيل أو إدارة بين الشركة القابضة والشركة التابعة تتولى الأولى بموجبه أعمال الإدارة اليومية للشركة التابعة، كذلك قد يتضمن الاتفاق النص على تقديم خدمات الشركة القابضة إلى الشركة التابعة فيما يتعلق بعمليات التسويق والمحاسبة أو القيام بالأبحاث الفنية اللازمة لنشاط الشركة التابعة وتهدف مثل هذه الاتفاقيات إلى معاونة الشركات التابعة بما يتوافر لدى الشركة القابضة من خبرة واسعة في مثل تلك الأمور، ما يوفر للشركات التابعة جزءا لا يستهان به من نفقاتها مقابل أن تحصل الشركة القابضة على نسبة معيّنة من النفقات العامة التي تتحملها الشركة التابعة. وعلى الرغم من أن الشركة التابعة تتمتع بشخصية معنوية مستقلة وذمة مالية منفصلة عن ذمة الشركة القابضة، فإن الاتجاهات القضائية في بعض الدول تذهب إلى تقرير مسؤولية الشركة القابضة عن ديون شركاتها التابعة، على أساس أن الشركة القابضة وشركاتها التابعة تمثل وحدة اقتصادية واحدة وفي مجال العلاقة العمالية يذهب بعض الأحكام القضائية في بعض الدول إلى اعتبار الشركة القابضة هي رب العمل الحقيقي لعمال الشركة التابعة، ومن ثم فإن الشركة القابضة تسأل عن أجور عمال الشركة التابعة، وأنه إذا قامت الشركة القابضة بنقل عمالها للشركة التابعة، فإن الشركة القابضة تظل هي رب العمل الحقيقي.

رابعا مزايا الشركات القابضة

تساهم الشركة القابضة في بناء الاقتصاد الوطني من خلال الأمور التالية:

1- زيادة الحجم المستثمر من الأموال في أعمال وأغراض الشركات المساهمة ما يحقق طاقة إنتاجية أكبر، ويوفر الاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير سواء كان في القطاعات الصناعية أو التجارية أو حتى في القطاعات الخدمية... مع استخدام ذلك في الحد من الاستيراد وللتخفيف من زيادة أعبائه على ميزان المدفوعات، أو التصدير للفائض من الإنتاج الكبير المذكور للاستفادة من مزايا التصدير في دعم ميزان المدفوعات وفي زيادة معدلات العائد الاقتصادي والدخل القومي.

2 -زيادة فوائض الإنتاج أو التشغيل وتحقيق الأرباح والعوائد بمعدلات ومردود أفضل على الدخل القومي أو من حيث العمالة الإضافية وتخفيض معدل البطالة، أو من ناحية زيادة عائدات الدولة من حصيلة الضرائب المباشرة وغير المباشرة وجميع ذلك وغيره مما يخدم بناء الاقتصاد الوطني ويدعم من إمكانياته.

3- زيادة الوعي الادخاري لدى المواطنين وتشجيعهم على توفير المدخرات لتحقيق الاستثمار في أسهم الشركات المساهمة التي تطرح أسهمها للاكتتاب العام أو في الدخول مع الغير في التأسيس للشركات المساهمة الجديدة وكذلك في السندات سواء كان منها ما يصدر عن الشركات المساهمة أو ما يصدر عن جهات أخرى، والهدف الأخير تجميع رؤوس الأموال والمدخرات للوصول إلى الإمكانيات اللازمة لإقامة أو تنفيذ المشاريع الكبيرة وتحقيق عوائد الاستثمار المرتفعة.

4- تشجيع الاستثمار والاستفادة من امتيازاته والمشاركة مع الدولة في تنفيذ برامج التنمية بشكل مباشر أو غير مباشر، وكذلك المساهمة في استغلال الموارد

5- زيادة ثروة المستثمرين والمساهمين، وزيادة قدرات المجتمع على الإنفاق بسبب توفر الأرباح والفوائض على الأموال المستثمرة في أسهم أو سندات وزيادة معدل دخل الفرد من استثماراته على مستوى الدولة والمواطن، وبالتالي زيادة الدخل القومي.

6- تشجيع الشركات ذات الحجم الصغير على الاندماج مع بعضها بهدف التحويل لشركات مساهمة ذات حجم كبير قادر على مضاعفة الاستثمارات وبناء الهياكل الاقتصادية الكبيرة القادرة على التوسع الرأسي والأفقي في ميدان نشاطها الاقتصادي، والتمتع بمزايا ذلك التوسع في تحقيق الأرباح والوفورات والعائد الاقتصادي المناسب.

خامسا دبى القابضة (نقلا عن dubaiholding.com)

تهدف مجموعة دبي إلى بناء جسور التواصل بين الشرق والغرب من خلال تسهيل حركة تدفق رؤوس الأموال، والقيام بدور المحفز في تطوير أسواق المال العالمية. تكرس مجموعة دبي جهودها لتكون شركة مالية منافسة على المستوى العالمي، تهدف إلى تعزيز حضورها العالمي ضمن كافة القطاعات التي تركز عليها. وتتماشى ثقافة الأعمال في الشركة مع نموذج دبي المبني على الولاء والاستقامة والابتكار. وباعتبارها واحدة من الشركات الرائدة في تطوير القطاع المالي في دبي، تلعب مجموعة دبي دوراً حيوياً في تجسيد خطة دبي الإستراتيجية 2015، التي تهدف إلى الارتقاء بالإمارة إلى مستويات جديدة من النمو والتطور والتميز. تأسست مجموعة دبي عام 2000 تحت اسم مكتب الاستثمار. وأعيدت تسميتها عام 2004 باسم مجموعة دبي للاستثمار في ضوء إستراتيجية المجموعة الهادفة إلى توسيع محفظة أعمالها وزيادة آفاق أنشطتها الاستثمارية. وفي يناير 2007، تمت إعادة تسمية مجموعة دبي للاستثمار تحت اسم "مجموعة دبي"، في أعقاب عملية إعادة الهيكلة التي أجرتها دبي القابضة لتأسيس مجموعة مالية ضخمة تضم ست شركات استثمارية تركز كل منها على قطاع معين ومنطقة جغرافية محددة. تتخذ مجموعة دبي من دبي مقراً رئيسياً لها، ولديها مكاتب في كل من بتسبرغ، ونيويورك، و لندن، وإسطنبول، وهونغ كونغ، وكوالالمبور. وتغطي عملياتها مناطق الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والاتحاد الأوروبي، وأمريكا الشمالية، وآسيا، رابطة الدول المستقلة. وتنشط مجموعة دبي من خلال شركاتها الفرعية ومكاتبها، في 26 دولة ينتشر فيها ألف فرع من 748 فروع المجموعة يعمل فيها 13 ألف موظف على خدمة ما يزيد عن أربعة ملايين عميل حول العالم. تضم مجموعة دبي القابضة سبع شركات أعضاء تمتلك كل منها العديد من الفروع والعلامات التجارية والمشاريع، وهذه لشركات الأعضاء هي: مجموعة جميرا، تيكوم للاستثمارات، مجموعة دبي، مجموعة دبي للعقارات، تطوير، سما دبي ودبي انترناشيونال كابيتال. تتوزع استثمارات المجموعة الحالية على 14 قطاع مختلف وهي قطاع الضيافة، تكنولوجيا المعلومات، الإعلام، التعليم، التمويل، التطوير العقاري، الرعاية الصحية، السياحة والترفيه، الصناعة، التقنيات الحيوية، الطاقة، الاتصالات، والطيران.